الأنباء
الخميس 2 فبراير 2017

خلال البرنامج التدريبي الذي ينظمه البنك للصحافيين الاقتصاديين

«الوطني»: رقابة «المركزي» تطورت من الإشراف إلى الشراكة مع البنوك

قال مدير أول في مجموعة الرقابة المالية في بنك الكويت الوطني أحمد خزعل إن الرقابة اللصيقة للجهات الرقابية، لاسيما هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، قد ساهمت بشكل فعال في ضمان دقة ونزاهة البيانات المالية للشركات العاملة تحت مظلتيهما.

وأضاف خزعل خلال البرنامج التدريبي الذي ينظمه البنك للصحافيين الاقتصاديين العاملين في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، والتي بدأت في أكتوبر الماضي وتمتد الى ابريل المقبل، أن رقابة بنك الكويت المركزي تطورت من الرقابة والإشراف الى مفهوم الشراكة مع البنوك في اعتماد البيانات المالية والإجراءات التنظيمية الأخرى.

ولفت إلى حرص المركزي على توفير مخصصات كافية لدى البنوك لزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر وهو ما أثبت فاعليته في العديد من الأزمات والتداعيات الأخيرة.

وأوضح أن مخصص خسائر الائتمان هو تقدير للديون التي قد لا يتمكن البنك من استعادتها، مبينا انه يمكن توقع قدر معين من خسائر الائتمان، حيث يتم تخفيض هذه الخسائر المتوقعة من القروض والسلف المقدمة وتحميلها كتكاليف في بيان المركز المالي للبنك وبيان الدخل على التوالي.

وذكر أن الوطني يقوم بتسجيل مخصص خسائر الائتمان من خلال استقطاع مخصص عام (يتضمن مخصصا تقديريا) وذلك بالتوافق مع متطلبات محددة للمخصص والتي تنص عليها تعليمات «المركزي» أو عبر مخصص محدد وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي ومعيار المحاسبة الدولي 39 «الأدوات المالية: التحقق والقياس».

وأضاف أن مخصصات خسائر انخفاض القيمة تنشأ عن حدوث انخفاض كبير وطويل الامد في القيمة العادلة للأصل بالمقارنة مع قيمته الدفترية، ويقوم البنك بتقدير موجوداته بصفة دورية لضمان ادراجها في الدفاتر بالقيمة العادلة وتسجيل أي خسائر انخفاض للقيمة وفقا للأصول المتبعة.

وحول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، قال خزعل إن البنك الوطني يقوم حاليا بالتجهيزات المطلوبة لتطبيق المعيار بالإضافة إلى أن استمرار المشاورات بين المركزي والبنوك لتطبيق هذا المعيار مازالت قائمة، مضيفا أنه سيبدأ العمل بالمعيار الدولي اعتبارا من 1 يناير 2018.

وعن الاختلافات بين المعيار رقم 9 والمطبق حاليا، قال خزعل: في الوقت الحاضر تتمثل تعليمات «المركزي» في الاحتفاظ بمخصص عام بنسبة 1٪ من التسهيلات النقدية و0,5 من غير النقدية، في حين يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 أن يتم عمل تقدير انخفاض القيمة وان يتم احتساب مخصص خسائر الائتمان لفترة 12 شهرا المتوقعة (مرحلة أولى) وخسائر مدى الحياة (مرحلة 2 ومرحلة 3).

وأضاف يتطلب المعيار رقم 9 أن يتم قياس الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة، كما تتطلب الأحكام الجديدة لحساب توقعات انخفاض القيمة ان يتم تقييم البيانات النوعية المتاحة.

وتابع سيتطلب تطبيق المعيار الجديد تتبع وتحديد التغيرات الكبرى لمخاطر الائتمان على مدى فترة حياة الموجودات المالية وبناء نموذج ائتماني جديد أو تحسين النموذج القائم على هذا الأساس، كما تعد جودة البيانات الخاصة بمخاطر الائتمان ذات أهمية قصوى لتقدير المخصصات المطلوبة.

على صعيد متصل، أوضح خزعل أن بيان المركز المالي يعرف أيضا باسم الميزانية العمومية ويفيد في تحليل الوضع المالي الحالي للبنك وتحديد صحة الوضع المالي، وذلك بناء على حجم حقوق الملكية، ونوعية الموجودات وهيكل التمويل الخاص به.

ونوه الى أن بيان الدخل للبنوك يشمل الدخل المتأتي من إيرادات الفوائد وإيرادات أخرى (غير الفوائد)، كما يضم المصروفات ومخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، اضافة الى الضرائب والربح المخصص لمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة، فضلا عن ربحية السهم.

وعن الأهداف الرئيسية لمجموعة الرقابة المالية، أوضح أنها تتمثل في ضمان تقديم التقارير بالدقة والسرعة المطلوبة لأصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة من مساهمين، مجلس إدارة البنك، الإدارة التنفيذية، المركزي، وكالات التصنيف، وحدات الأعمال، المستثمرين وغيرهم.

وكذلك توفير المعلومات الحالية وتطلعات الآفاق المستقبلية للإدارة التنفيذية ومجلس إدارة البنك.

حرص «المركزي» على توفير مخصصات كافية للبنوك أثبت فاعليته في العديد من الأزمات

مشاورات «المركزي» والبنوك لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية «9» قائمة وتطبيقه في 2018

أحمد خزعل

خزعل في سطور

- انضم لفريق عمل «الوطني» في عام 2005 مباشرة بعد الحصول على البكالوريوس في تخصصي المحاسبة وإدارة نظم المعلومات من جامعة بورتسموث في المملكة المتحدة.
- عمل لمدة 10 سنوات ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد شغل وظائف مختلفة من ضمنها:
- محلل بيانات في ادارة نظم المعلومات.
- مسؤول استثمار للخدمات المصرفية المميزة.
- محلل أعمال في مكتب إدارة المشروعات.
- محلل مالي أول ضمن إدارة الخدمات المصرفية للأفراد.
- حصل على ماجستير إدارة اعمال في تخصص التخطيط استراتيجي من جامعة ماستريخت في 2010.
- يشغل حاليا منصب مدير أول ضمن مجموعة الرقابة المالية في بنك الكويت الوطني.

ينظم خلال الفترة من 20 إلى 25 الجاري

«القطرية للعطلات»: باقات حصرية لزوار «الدوحة الدولي للمجوهرات والساعات»

تقدم القطرية للعطلات التابعة للخطوط الجوية القطرية باقات رائعة لزوار النسخة الرابعة عشرة من معرض الدوحة للمجوهرات والساعات 2017، والذي سيعقد بين 20 حتى 25 الجاري.

وصممت القطرية للعطلات باقات خاصة للرحلات وحجز الفنادق والجولات لزوار المعرض العالمي بما في ذلك إجراءات سلسة لحجز رحلات الطيران وتمكينهم من استكشاف معالم مدينة الدوحة. وتتوافر مجموعة من العروض على الدرجة السياحية ودرجة رجال الأعمال والدرجة الأولى تشمل تذكرة ذهاب وعودة وإقامة لليلتين في فندق خمس نجوم ابتداء من 135 دينارا للشخص، وتقدم أيضا باقات القطرية للرحلات الحصرية خدمات اختيارية للإقامة مثل خيارات بوفيه إفطار وترقية الغرفة ونقل من المطار وأماكن وقوف سيارات وتسجيل الدخول المبكر وتسجيل الخروج المتأخر، وقسائم خصومات على الدخول إلى السبا والأنشطة والوجبات، حسب المتاح.

وقال إيهاب أمين نائب أول الرئيس التنفيذي للعمليات التجارية في الشرق الأوسط وافريقيا وباكستان في الخطوط الجوية القطرية: تقدم القطرية للعطلات لزوار الدوحة باقات متكاملة بأسعار خاصة لضمان متعتهم عند زيارة الحدث الدولي وعند استكشافهم الدوحة، وسيستفيد الزوار الذين يقومون بالحجز على الموقع الالكتروني للقطرية للعطلات بمجموعة من الخدمات المضافة مثل التسجيل المبكر للدخول وتسجيل الخروج المتأخر ونقل من المطار وغيرها الكثير. وتم تصميم جميع هذه الخدمات لإضفاء بريقا على الرحلات مماثل لبريق المجوهرات والساعات التي سيكتشفها زوار المعرض.

وسيتمكن المسافرون أيضا من استئجار سيارات بالإضافة إلى زيارات الأماكن الثقافية المقدمة من جولات القطرية للعطلات.

وسيستقبل المعرض أكثر من 400 علامة تجارية ستقوم بعرض مجموعات من الأحجار الكريمة الجميلة والاكسسوارات الفاخرة في مركز الدوحة الوطني للمؤتمرات والمعارض في وسط الحي التجاري في الدوحة.

بإمكان المقيمين في دول الخليج حجز باقات للرحلات والفنادق والجولات إلكترونياً مع تأكيد فوري

مبادرات البورصة تقلل تكلفة الصفقات وتزيد الكفاءة وتوحد المعايير

«كامكو»: التغير في مكونات مؤشر «MSCI» عامل رئيسي لزيادة الشراء في السوق

قال تقرير شركة «كامكو للاستثمار» ان 2017 يشكل بداية إيجابية مع تفوق الكويت على الأسواق العالمية تماشيا مع ملامح الرؤية التنموية تحت شعار «كويت جديدة».

وقد واصلت أسواق الأسهم الخليجية اتجاهها التصاعدي الذي استمر على مدى الشهرين الماضيين وأنهت أغلبية البورصات تداولات شهر يناير 2017 على ارتفاع. وقد انعكس ذلك على أداء مؤشر MSCI الخليجي، والذي أنهى تداولات الشهر مرتفعا بنسبة 1,94٪. أما على صعيد الأسواق المالية المتراجعة، فقد اقتصرت على السوق السعودي الذي كان أفضل الأسواق أداء في العام 2016، بتراجعه بنسبة 1,5٪ وذلك على أثر تراجع الأرباح السنوية للشركات، بالإضافة إلى التراجع الهامشي الذي شهده السوق العماني.

واشار التقرير الى ان السوق الكويتي سجل أفضل أداء على مستوى العالم خلال يناير 2017 بدافع من العديد من العوامل الإيجابية. حيث ارتفع المؤشر السعري بنسبة 18,9٪ خلال الشهر فيما يعد اعلى ارتفاع شهري للمؤشر منذ 14 عاما، وبلغ المؤشر اعلى مستوياته المسجلة خلال الشهر عند مستوى 6,943,24 نقطة نحو نهاية الشهر، فيما يعد أعلى إقفال يبلغه المؤشر على مدى 26 شهرا، وعلى نحو مماثل، كان ارتفاع المؤشر الوزني بنسبة 12,44٪ هو أكبر ارتفاع يحرزه المؤشر منذ فبراير 2010، وقد بلغ المؤشر أعلى مستوياته على مدى 21 شهرا وأنهى تداولات الشهر متخطيا حاجز 400 نقطة للمرة الأولى منذ أغسطس 2015، من جهة أخرى ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 11,34٪، وهو أعلى مستوى يبلغه المؤشر منذ تأسيسه، وأنهى تداولات الشهر مغلقا عند مستوى 985,4 نقطة، وقد تخطى المؤشر الحاجز النفسي المهم 1,000 نقطة في 29 يناير 2017 وصولا إلى 1,006,17 نقطة، فيما يعد أعلى مستوى للمؤشر على مدى 17 شهرا.

كما عكس الأداء القطاعي المعنويات الإيجابية للمستثمرين، حيث انهت كل المؤشرات القطاعية تداولات الشهر على ارتفاع، باستثناء مؤشر قطاع الرعاية الصحية والذي تراجع بنسبة 5,9٪، من جهة أخرى سجل مؤشر قطاع التكنولوجيا أعلى ارتفاع شهري بنمو بلغت نسبته 31,1٪، تبعه مؤشري قطاع الخدمات المالية والمواد الأساسية بنمو بلغت نسبته 23,7٪ و21,3٪ على التوالي، وعلى صعيد القطاعات ذات القيمة السوقية الكبرى، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 11,5٪ خلال الشهر في حين سجل مؤشر قطاع الاتصالات نموا بنسبة 13,3٪.

وقال التقرير ان التغير في مكونات مؤشر MSCI للأسواق ما دون الناشئة كان عاملا رئيسيا أدى لازدياد أنشطة الشراء في بورصة الكويت، حيث أعلنت الجهة المديرة للمؤشر قرابة نهاية العام الماضي عن ترقية باكستان والتي تحمل ثقلا وزنيا بنسبة 10,2٪ في المؤشر إلى مرتبة الأسواق الناشئة، وتستفيد الكويت من هذا الوضع نظرا لازدياد الثقل الوزني الذي تمثله حاليا في المؤشر بنسبة 18,03٪ بما يعطيها الحجم الأكبر على مستوى مكونات المؤشر، إلى جانب ذلك هناك العديد من المبادرات التي تقوم بورصة الكويت بتنفيذها بهدف تقليل تكلفة الصفقات وزيادة الكفاءة وتوحيد المعايير وهي جهود مماثلة لتلك المبذولة من جانب السعودية والامارات.

بأسعار مخفضة لتشجيع المبادرين

«أجيليتي» والصندوق «الوطني» يطلقان 10 مشاريع بقيادة شبابية

تسليم إحدى الفائزات وحدتها في الجهراء

قامت أجيليتي للخدمات العقارية بالتعاون مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير 10 وحدات صناعية مرخصة ومجهزة تجهيزا كاملا بمساحة كلية تبلغ 14 ألف متر مربع تقريبا لمساعدة مبادري الصندوق لإطلاق مشاريع صناعية جديدة. وقد تم توفير تلك الوحدات من قبل أجيليتي بأسعار مخفضة تبلغ نصف السعر الأصلي تقريبا، وقد تم اختيار مشاريع المبادرين الطموحة للفوز بتلك الوحدات بناء على دراسات جدوى اقتصادية متعددة قدمها الشباب المبادر للصندوق الوطني بحسب الشروط الخاصة بذلك.

وبهذه المناسبة، قال عضو مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة داود معرفي «ان الصندوق الوطني يهدف إلى تطوير ريادة الأعمال في الكويت، وتسهيل فرص عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وصياغة الاستراتيجيات والمبادرات الرامية لزيادة مشاركة هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني. فيما يعكس التعاون مع أجيليتي للخدمات العقارية أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق تلك الأهداف».

من جانبه، علق الرئيس التنفيذي لأجيليتي للخدمات العقارية بالكويت والشرق الأوسط نادر سكين قائلا: «نحن في أجيليتي نأخذ مسؤوليتنا الوطنية نحو تنمية البنى التحتية الصناعية والاقتصادية على محمل الجد ونؤمن بأهمية مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم الشباب ومحاربة البطالة والتعاون مع الصندوق الوطني ما هو إلا احدى هذه المبادرات التي من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية وإطلاق مشاريع وطنية جديدة بقيادة كفاءات شبابية كويتية واعدة».

توصية بتوزيع 10٪ أسهم منحة

«الشارقة الإسلامي»: 463 مليون درهم أرباح 2016 بنمو 13٪

أعلن مصرف الشارقة الإسلامي عن تحقيق أرباح صافية بلغت 462,9 مليون درهم مقارنه بمبلغ 409,9 ملايين درهم عن العام السابق بزيادة قدرها 13٪، كما ارتفع إجمالي اصول المصرف بنسبة 12٪ ليصل إلى 33,5 مليار درهم بنهاية عام 2016 مقارنة بـ 29,9 مليار درهم من العام السابق، وان مجلس الإدارة اقترح توزيع أسهم منحة بمقدار 10٪ بما يعادل سهم واحد لكل 10 أسهم.

وعلى جانب الأصول، بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة للعملاء 17,1 مليار درهم بنهاية عام 2016 مقارنة بمبلغ 16,3 مليار درهم عن نهاية عام 2015 وبارتفاع قدرة 4,5٪، كما ارتفعت استثمارات المصرف بنسبة 73,7٪ بنهاية العام لتبلغ 4,1 مليارات درهم مقارنة بمبلغ 2,4 مليار درهم عن العام السابق، والتي تمثل معظمها استثمارات في صكوك سيادية وصكوك متداولة ذات تصنيف مرتفع.

علاوة على ذلك، فقد استمر المصرف في اتباع إستراتيجيته المتحفظة للإبقاء على مستوى السيولة فوق نسبة 22٪ من إجمالي الأصول حيث بلغ إجمالي الأصول السائلة 7,8 مليارات درهم، أي ما يعادل 23,4٪ من إجمالي الأصول. وكدليل على متانة مركز السيولة لدى المصرف، فقد قام بسداد صكوك بقيمة 400 مليون دولار خلال شهر مايو 2016 من موارده الخاصة. وعلى جانب المطلوبات، فقد حقق المصرف نجاحا كبيرا في جذب ودائع العملاء خلال العام ليصل إجمالي ودائع العملاء مبلغ 18,3 مليار درهم بارتفاع قدرة 8,1٪ عن العام السابق.

وشهدت نسبة التمويلات المتعثرة إلى إجمالي تمويلات العملاء تحسنا ملحوظا لتنخفض إلى 5,9٪ بنهاية عام 2016 مقارنة بنسبة 6,3٪ لعام 2015، وقد عزز المصرف مخصصاته مقابل التمويلات المتعثرة بصورة كبيرة لتصل نسبة تغطية المخصصات إلى 100,1٪ مقارنة بنسبة تغطية 86,1٪ لعام 2015. وعلى صعيد قائمة الدخل، وعلى الرغم من استمرار سياسة المصرف المتحفظة لتعزيز المخصصات لمواجهة أي مخاطر محتملة والتي بلغت 254,8 مليون درهم، وقد انعكست تلك النتائج الإيجابية على العديد من مؤشرات الأداء للمصرف حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 9,68٪ بنهاية 2016 مقارنة بنسبة 8,82٪ عن العام السابق، كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الأصول 1,46٪ بنهاية عام 2016 مقارنة بنسبة 1,47٪ عن العام السابق، وارتفعت ربحية السهم بنسبة 12٪ مقارنة بعام 2015 لتصل إلى 0,19 درهم مقابل بمبلغ 0,17 درهم في العام السابق.

12٪ نمو إجمالي أصول المصرف ليصل إلى 33,5 مليار درهم